النمو السكاني والثورة الحضرية: هل تمثل المدن حاضنة ملاذا لسكان الأرياف وما مستقبلها؟

Population growth and urban revolution: do cities represent incubators and havens for rural residents, and what is their future?

Croissance démographique et révolution urbaine : les villes représentent-elles un refuge pour les ruraux et quel sera leur avenir ?

د. تومي حسين

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا- جامعة الجزائر 2. أبو القاسم سعد الله.

تاريخ الإرسال: 16-12-2020 - تاريخ القبول: 19-03-2022 - تاريخ النشر: 13-06-2023

ملخص

عرف النمو السكاني تحولات وتغيرات عديدة خلال الفترة التاريخية القديمة صعودا وهبوطا وفق الظروف التي كان يعيشها السكان، وبظهور المستوطنات البشرية الأولى أثناء العصر الحجري التي تطورت مع مر الزمن إلى مدن تطورت تدريجيا إلى غاية الفترة الحديثة وزاد تطورها في الوقت المعاصر. فقد عرفت بلدان أوروبا الغربية تغيرات وتحولات ديموغرافية غير مسبوقة، انتقلت الى بقية أنحاء العالم وكان آخرها بلدان العالم الثالث التي عرفت تحولاتها الديموغرافية بعد الحرب العالمية الثانية. وبُذّاك شهدت البشرية "إنفجارا ديموغرافيا" هائلا حيث أنتقل عددها من 2.5 مليار نسمة سنة 1950 إلى 6 مليار نسمة في نهاية القرن العشرين والى 7.8 مليار نسمة سنة 2020. وكان النصيب الأوفر لهذه الزيادة الهائلة للسكان في الأرياف التي لم يكن بوسعها أن تستوعب متطلباتها الاجتماعية والاقتصادية بالخصوص، الأمر الذي أدى إلى هجرة عدد كبير من سكان الأرياف نحو المدن و تحول مناطق واسعة من صبغتها الريفية القروية إلى الصبغة الحضرية، وقد مست ظاهرة النمو والانتشار الحضري أكثر بلدان العالم الثالث بسبب النمو الديموغرافي الذي تعرفه هذه البلدان منذ منتصف القرن الماضي إلى الآن. وتميز هذا النمو بالتمركز في المناطق الحضرية في العالم حيث وصل عدد سكانها سنة 2020. إلى حوالي 4.4 مليار نسمة بنسبة تقدر 56.2% من اجمالي سكان العالم ومن المتوقع أن تقفز نسبتهم إلى حوالي 70 % بحلول منتصف القرن الحالي. مما سيؤدي إلى اختفاء سكان الأرياف تماما كما حصل لسكان البوادي، فهل ستتحول المدن التي تضخمت أحجامها الى حاضنة وملاذا لبقية سكان الأرياف

الكلمات الدالة: السكان؛ النمو السكاني؛ النمو الحضري؛ الأرياف؛ المدن.

Abstract

Population growth has undergone many transformations and changes throughout ancient history, depending on the living conditions and the emergence of the first human settlements during the Neolithic period. The emergence of the first cities allowed human beings to settle and live in large population groups, contrasting with the nomadic and rural lifestyles. And the condition of these cities continued to evolve gradually until the modern period (since the 17th century), with Europe witnessing massive and unprecedented demographic changes .These transformations successively moved to the rest of the world, particularly in third world countries, following World War II in the middle of the twentieth century. Since then, mankind has witnessed a massive "population explosion" that led to a rapid increase in the world's population. The global population grew from 2.5 billion in 1950 to 6 billion by the end of the twentieth century, and it reached 7.8 billion in 2020. This huge increase was mostly in the countryside, which could not accommodate to the social and economic needs of the population. Consequently, large numbers of the inhabitants migrated to the cities, and on the other hand large areas have moved from their rural character to urbanization due to population density. This phenomenon of urban growth and expansion has affected third world countries more than others since the mid-twentieth century. As of 2020, the urban population worldwide reached 4.4 billion, at an estimated rate of 56.2% of the total world population, with this percentage rising to about 70% by the middle of the current century. As a result, the majority of the world's population now resides in urban areas. This rapid growth rate has resulted in significant rural exodus to cities, which will necessarily lead to the disappearance of the rural population exactly, as happened with the nomadic population, and it also means that the heavily swollen cities will be a graveyard for the rural ones.

Keywords: population; demographic growth; urban growth; rural areas; cities.

Résumé

La croissance démographique a connu de nombreuses transformations et changements au cours de la période historique ancienne sous l'effet des conditions de vivait la population, l'émergence des premiers établissements humains à l'âge de pierre leur développement au fil du temps en villes depuis l'époque contemporaine et au cours de l'époque moderne. Les pays d'Europe occidentale ont connu des changements et des transformations démographiques sans précédent, qui se sont propagés au reste du monde et aux pays du tiers monde qui ont connu leurs changements démographiques après la Seconde Guerre mondiale. C'est ainsi que l'humanité a amorcé une énorme "explosion démographique". Son nombre est passé de 2,5 milliards de personnes en 1950 à 6 milliards de personnes à la fin du XXe siècle à 7,8 milliards de personnes en 2020 et à 8 045 310 000 personnes en 2023. La plus grande part de cette énorme augmentation est enregistrée au niveau

de la campagne, qui, faute d'incapacité à satisfaire les besoins de la population est devenue un espace pulsion de la migration vers les villes. Le phénomène de croissance et d'étalement urbains a touché la plupart des pays du tiers monde en raison de la croissance démographique qu'ils connaissent depuis le milieu du siècle dernier jusqu'à aujourd'hui. C'est ainsi que la croissance démographique mondiale s'est concentrée dans les zones urbaines du monde. Leur population a atteint environ 4,4 milliards en 2020, soit un taux estimé à 56,2 % de la population mondiale totale. Ce taux devrait atteindre environ 70 % dans l'horizon 2050. Ce qui conduira probablement à la disparition de la population rurale. Les villes deviendront-elles un incubateur et un refuge pour le reste de la population rurale ?

Mots-clés: population; croissance démographique; croissance urbaine; zones rurales; villes.

مقدمة

تتضمن هذه الدراسة "رصد لظاهرة "الانفجار الحضري" بمعنى انتشار المدن وتضخمها عبر كافة مناطق المعمورة، واتجاه السكان إلى الانجذاب للإقامة بالمناطق المصنفة حضرية والفرار من المناطق الريفية والقروية والبدوية، هذه الظاهرة القديمة-الجديدة والتي أشار اليها العلامة "عبد الرحمن ابن خلدون" في مؤلفه المشهور "المقدمة" بقوله : "ولهذا تجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها، ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج الى الدعة، وأمكن نفسه الى قيادة المدينة (...) وأنّا إذا فتّشنا أهل مَصْرٍ من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر" . ثم يتحدث ابن خلدون عن العامل الاقتصادي الذي يدفع بسكان البدو إلى الهجرة نحو الحواضر فيقول: "... وذلك لما اختصوا به من نكد العيش وشظف الأحوال وسوء المواطن، حملتهم عليها الضرورة التي عينت لهم تلك القسمة (...)، بل لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه". (ابن خلدون، 1995، ص214،219).

إذاً هذه الظاهرة لا تزال مستمرة وستتواصل إلى أمد طويل أي إلى غاية اختفاء ساكنة الريف، ذلك أن سحر نمط الحياة بالمدن يمثل قطب المغناطيس لسكان الأرياف والقرى، ما جعل الكثير من سكان المناطق الريفية ينجذبون ويحلُمون بالعيش والإقامة بالمدن

متى توفرت لهم سانحة لذلك، الأمر الذي أدى إلى معدلات نمو حضري أعلى من نظيرتها للنمو الديموغرافي العام بسبب النزوح الريفي نحو الحواضر.

كما زاد عدد المدن وتضخمت أحجامها لدرجة أن أصبح عدد المدن المليونية "الميتروبوليتانية" يعدُّ بالمئات من بينها أكثر من عشرين مدينة عملاقة يفوق عدد سكانها العشرة ملايين نسمة و تُعرف باسم "المدن الميغالوبوليتانية"، وأن هذه الحال مرشحة للتطور أكثر في الوقت الراهن ومستقبلا، لتضم المدن معظم سكان المعمورة وهيمنتها على نمط العيش للسكان في المستقبل، لتكون بمثابة ملاذا لسكان الأرياف والقرى والبوادي، وقد بدأت أولى البوادر تظهر في بعض بلدان في جهات مختلفة من العالم، أين اختفى بها سكان الريف تماما وأن الكثير من بلاد العالم تسير لذات الحال.

1. نمو سكان العالم في العصر الحديث والمعاصر أو "الثورة الديموغرافية المعاصرة"

يمكننا تقسيم التاريخ البشري الى فترتين أساسيتين بالنسبة للتطور السكاني تتباين وتختلف فيهما المؤشرات الديموغرافية اختلافا جذريا: الفترة القديمة أو قبل الحديثة (Pre-Modern Period) وهي الفترة التي سبقت منتصف القرن السابع عشر، ثم الفترة الحديثة (Modern Period) وهي التي تلت ذلك حتى الآن. ففي الفترة القديمة كان نمط النمو في السكان بالعالم من النوع المتوازن البطيء، أي أن زيادة السكان كانت طفيفة وعلى مدى أجيال امتدت لآلاف السنين، بينما الزيادة في الفترة الحديثة والى الآن فهي من النوع التراكمي، أي أن معدل النمو ابتدأ في التصاعد على شكل تراكمي خلال سنوات قليلة، وبلغة الأرقام نجد أن بلوغ سكان العالم لنصف المليار الأول استغرق وقتا طويلا جدا استمر من عهد آدم وحواء الى منتصف القرن السابع عشر، بينما استغرق تكوين نصف المليار الثاني مدة زمنية قصيرة نسبيا امتدت من 1650 الى 1830، أي أقل من مائتي سنة، ثم أضيف المليار الثاني في مدة قرن واحد بين 1830و1930، في حين استغرق المليار الرابع ثلاثين سنة فقط أي عند سنة 1960 . (عبد الرحيم عمران، 1988)

الاحصائيات المقدّمة من قبل المتخصصين في الديموغرافيا التاريخية تلك التي تم ذكر بعضها وعلى الرغم من التباينات والاختلافات التي تكتنفها، وبعد تقييمها تسمح لنا

بتمييز مستويات نمو سكان العالم بشكل واضح ما بين الفترة القديمة السابقة عن منتصف القرن السابع عشر والفترة الحديثة التالية عنها.

بنظرة سريعة على تطور أعداد البشر في العالم نرى أن عددهم عند ميلاد المسيح – عليه السلام– كان يتراوح بين 100 مليون الى 400 مليون نسمة، والعدد الوسطي الذي يميل إليه كثير من الباحثين هو في حدود 200 مليون نسمة، وتطلّب الأمر أكثر من ستة عشر قرنا أي في حوالي سنة 1650 ليصل عددهم الى حوالي نصف مليار نسمة، يُضاف اليهم حوالي 300 مليون نسمة خلال 100 سنة التالية ليبلغ عددهم حوالي 800 مليون نسمة في عام 1750، ثم بعد 80 سنة قفز العدد الى حوالي مليار نسمة بحلول سنة 1830، وفي بداية القرن العشرين وفي سنة 1900 انتقل عدد سكان العالم الى 1.7 مليار نسمة. بينما حققت البشرية مليارها الثاني في العام 1927 أي أن المليار الثاني استغرق حوالي قرنا من الزمن، وبعد 33 سنة من ذلك أضافت البشرية نصف مليار نسمة ليصل الحجم الكلي الى 2.5 مليار نسمة بحلول منتصف القرن العشرين . (Ansley J, Coale,1974)

سنة 1950 كانت سنة مفصلية هامة مثّلت نقطة البدء لتسارع وتيرة نمو سكان العالم تسارعا هائلا أرعب الخبراء والمتخصصين، حيث وفي خلال عشر سنوات ارتفع العدد الى ثلاث مليارات نسمة وكان ذلك سنة 1960. وبعد ذلك توالت الزيادة بشكل أسرع وخلال 14 سنة وصلت البشرية الى مليارها الرابع لتعلن منظمة الأمم المتحدة سنة 1974 ولأول مرة "السنة الدولية للسكان"، وبهذه المناسبة دعت المنظمة كافة الدول الأعضاء الى مؤتمر "التنمية والسكان" الذي انعقد ببوخارست عاصمة رومانيا وبحضور رؤساء الدول أو من يمثّلهم.

وفي هذا المؤتمر دُق ناقوس الخطر المنذر بعواقب وخيمة على مستقبل البشرية، وخاصة مجموعة دول العالم الثالث التي تمثل مصدر الزيادة الهائلة لسكان العالم، وبالرغم من التوصيات الكثيرة التي انتهى إليها المؤتمرون ولاسيما المتعلقة بِحَث الدول النامية على اتخاذها لسياسات سكانية ضابطة ومحددة لنمو السكان بها وبدعم من الدول الغربية الرأسمالية على ألا ينسى المؤتمرون تجديد اللقاء بعد عشر سنوات في مدينة مكسيكو بدولة المكسيك، لتقييم ما تم الاتفاق عليه في بوخارست واتخاذ التوصيات والإجراءات اللازمة من أجل الحد من وتيرة النمو السكاني التي تعرفها معظم

الدول النامية، غير أن منحى نمو سكان العالم لم يتأثر بهذه التوصيات ولا بالإجراءات الأممية ولم يعبأ بها سكان الدول النامية مُطلقِين العنان لسلوكياتهم الانجابية لتُحقق معدلات النمو السكاني العالمي رقما قياسيا جديدا بوصول تعداد البشرية الى 05 مليارات نسمة في ظرف ثلاثة عشر سنة وكان ذلك سنة 1987.

أين أقيم الاحتفال الرمزي الذي أشرف عليه الأمين العام للأمم المتحدة بمدينة "زغرب" بيوغسلافيا سابقا (عاصمة كرواتيا حاليا) أين كرّم المولود "ماتيتش كسبار" باعتباره المولود رقم المليار الخامس يوم 7 جويلية 1987 وبينما كانت التوقعات والإسقاطات السكانية الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان تشير الى أن المليار السادس سيكون قبل نهاية القرن العشرين بسنة واحدة، غير أن ذلك لم يقع وتأخر الاعلان عن وصول البشرية الى المليار السادس الى غاية الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء السكاني المصادف ليوم 22 أكتوبر من كل عام، والذي تم في أحد مستشفيات مدينة سراييفو بالبوسنة والهرسك وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة الذي سلم أحد مواليد ذلك اليوم هدية رمزية لكونه المولود الذي تمّم المليار السادس للساكنة البشرية في عام 2000 .

واعتبارا على ما سبق فإنه تم إضافة 4.3 مليار نسمة وبمعدل 3.5 ضعفا خلال القرن العشرين، كما شهد هذا القرن حدوث أسرع تزايد لسكان العالم وبخاصة النصف الثاني منه، فبينما كان عدد السكان يبلغ 2.5 مليار نسمة سنة 1950 تضاعف الى 5 مليارات نسمة في غضون حوالي 38 سنة فقط، حيث مثّل هذا التضاعف الأسرع في التاريخ البشري وحدث ذلك سنة 1987، وبقراءة أخرى حدث تضاعف آخر لكنه أقل تسارعا، وهو التضاعف الذي حدث ما بين سنتي 1960و2000 بانتقال حجم سكان العالم من ثلاث مليارات الى ست مليارات نسمة.

كما شهدت العقود الأربعة من السنين الأخيرة للقرن العشرين تحولا ديموغرافيا هائلا باستغراق المليار الرابع مدة أربع عشرة سنة فقط وكان ذلك غير مسبوق في التاريخ (ما بين 1960و1974)، بينما استغرق المليار الخامس والسادس مدة زمنية أقل لم تتجاوز ثلاث عشرة سنة لكل منهما، وعلى عكس ما كان متوقعا فاجئنا مطلع القرن الحادي والعشرين بقفزة سكانية هائلة وغير مسبوقة بانجاز المليار السابع في غضون 11 سنة

فقط، أي وصول ساكنة المعمورة الى سبعة مليارات نسمة سنة 2011 وبهذا حققت معدلات النمو السكاني العالمي مستويات عالية وغير مشهودة في التاريخ البشري .

وإذا جاز لنا أن نَصِفَ القرن العشرين ولا سيما النصف الثاني منه بوصفٍ مناسب فلا يكون إلا **"ديموغرافيا"**، فالقرن العشرين هو قرن ديموغرافي بامتياز، كما يمكننا قراءة المشهد الديموغرافي الذي حدث خلال القرن العشرين من زوايا عديدة وتقديم تفسيرات وتحليلات مختلفة لنصل في النهاية الى محاولة فهم البناء الهندسي لساكنة العالم الحالية.

لقد تمخض القرن العشرون وبخاصة نصفه الثاني عن تغيرات جذرية في حركة السيرورة الديموغرافية، ولم يكن بوسع المرء قبل منتصف القرن العشرين أن يتصور أن تكون الأرقام والأعداد السكانية على ما هي عليه اليوم، فخلال النصف الأول من القرن العشرين ازداد عدد سكان العالم بحدود 800 مليون نسمة، أي بنسبة 50 % تقريبا على الرغم من وقوع حربين عالميتين داميتين. بينما كانت الزيادة السكانية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، أي خلال النصف الثاني من القرن العشرين والموصوفة ب "الانفجار الديموغرافي" مختلفة عن جميع الزيادات التي عرفتها البشرية طوال تاريخها السكاني السابق، سواء على الصعيد النوعي أو الكمي نظرا لما صاحبها من انخفاض مفاجئ في معدلات الوفيات خلال وقت قصير جدا في معظم دول العالم ومنها الدول المستقلة حديثا دول العالم الثالث.

هذا على عكس معدلات الولادات (الخصوبة) التي لم تتعرض لمثل هذه التغيرات الحادة، بل عرفت صعودا في عدد من بلدان العالم النامي مستفيدة من ارتفاع الأمل في الحياة لدى ساكنة هذه البلدان مما نتج عنه تمدد في مدة الحياة الانجابية، بالنتيجة قفز المتوسط السنوي للزيادة السكانية بشكل عملي في كل المعمورة ليبلغ حوالي 70 مليون نسمة مقابل حوالي 16 مليون نسمة خلال النصف الأول من القرن العشرين، في حين بلغ المتوسط السنوي لنمو سكان العالم ذروته إبّان الربع الأخير من القرن نفسه بتسجيله حولي 77 مليون نسمة في كل سنة، بمعنى أن 210959 شخص يضاف لساكنة العالم كل يوم و 8790 كل ساعة و حوالي 146 كل دقيقة.

استهلال القرن الحادي والعشرون والذي كانت التوقعات والإسقاطات السكانية الأممية تتنبأ له بتباطؤ معدلات نمو سكان العالم عما كانت عليه، إلا أن السنين الأولى من هذا القرن فاجأت الملاحظين من الخبراء في السكان باستمرار ارتفاع معدلات الزيادة السكانية السنوية محققة أرقاما قياسية جديدة بإضافة المليار السابع في ظرف قصير لا يتجاوز احدى عشر سنة، وكان اعلان ذلك في احتفال رسمي في اليوم العالمي للإحصاء السكاني وبحضور الأمين العام لمنظمة الأمم الذي سلّم هدية رمزية لأحد المحظوظين من مواليد ذلك اليوم بأحد مستشفيات مانيلا عاصمة الفلبين.

ويعني هذا أن متوسط الزيادة السكانية السنوية الصافية - وليس عدد المواليد – بلغ حوالي 91 مليون نسمة وهو الأكبر في تاريخ الزيادة السكانية العالمية، أي وكأننا نضيف عدد سكان مصر في ذلك الوقت كل عام. وإذا علمنا أن عدد البلدان التي يفوق عدد سكانها هذا العدد لا يتجاوز حينئذ 12 بلدا فقط، تبين لنا ضخامة هذا العدد، كما يعني هذا الرقم أن حوالي ربع مليون نسمة يضافون كل يوم لسكان العالم.

أما في السنوات الأخيرة فان الزيادة السكانية في العالم مازالت عند مستوياتها المرتفعة، حيث تشير الاحصائيات الصادرة عن المعهد الامريكي للإحصاء أن عدد سكان المعمورة بلغ في مطلع سنة 2016 حجم 7.295.889.256 نسمة، أي بمتوسط زيادة سكانية صافية سنوية تقدر بحوالي 78 مليون نسمة للسنوات الأربع (2012 . 2015)، ثم قفز عدد سكان المعمورة يوم 22 أكتوبر 2018 (اليوم العالمي للإحصاء السكاني) الى 7.528.096.090 نسمة وهذا حسب المعهد الامريكي للإحصاء . (www.census.gov.usa) .

بالمقابل تشير المعطيات الصادرة عن قسم السكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أن عدد سكان العالم بلغ 7.795.482 نسمة خلال سنة 2020، وعلى نفس هذه الوتيرة ستنهي البشرية المليار نسمة الإضافي بحلول العام 2023 ليصل الحجم الاجمالي لسكان العالم الى 8 مليارات نسمة حسب توقعات الأمم المتحدة، ما يعني أن هذا المليار نسمة قد يستغرق حوالي 12 سنة(www.population.un.org/wup) .

ولعل مرّد هذه الزيادة السكانية العالية في المعمورة وخاصة بدول العالم الثالث تعزى الى عديد الأسباب والعوامل نذكر منها في عُجالة : استمرار معدلات الولادات المرتفعة بالدول النامية التي ما تزال تعاني من تبعات الفقر الذي يعتبر سببا قويا يدفع الفقراء الى الزواج

المبكر للرغبة الجامحة التي تتملّكهم في انجاب عدد كبير من الأطفال لكسر حلقة الفقر حسب اعتقاداتهم، ولتأمين مستقبل الآباء باعتبار الأولاد يشكلون ضمان اجتماعي عند الكبر أو عند الاصابة بالمرض والعجز، والى تواصل تراجع معدلات الوفيات العامة وبقاء معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال مرتفعة وارتفاع الأمل في الحياة عند سكان البلدان النامية خاصة، الى جانب هبوط مستوى المرأة الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي، وعجز خدمات الرعاية الصحية الخاصة بصحة الأم والطفل، وعدم إتاحة قبول وسائل منع الحمل غير المتكافئة.

وكما لا يخفى عن المختصين فإن انخفاض معدلات الخصوبة ترتبط بتحسن الأوضاع المعيشية المفضية الى ارتفاع متوسط دخل الفرد، وارتفاع متوسط الأمل في الحياة، وانخفاض محسوس في معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال، وانتشار التعليم ليشمل كافة الأطفال ذكورا وإناثا، مع إتاحة فرص الشغل للإناث. كل هذا وغيره كفيل بخفض مستويات الخصوبة بالبلاد النامية كما حصل تماما في البلاد المتقدمة خلال القرون الماضية.

2. نمو سكاني غير متكافئ: شمال متخم بالرفاهية وجنوب فقير مكتظ بالسكان

إذا جاز لنا أن نتوقف لمناقشة القضايا التي آلت اليها أوضاع سكان العالم في ضوء البيانات والمعطيات الحالية والمتوقعة للقرن الحالي (الحادي والعشرين)، فلعل أولى الحقائق الجديرة بالانتباه تلك الحقيقة المتمثلة في استمرار اختلال توزيع السكان بين بلدان الشمال الغنية وبين بلدان الجنوب الفقيرة، ومن ذلك أن حصة سكان المعمورة التي كانت تحوزها بلاد العالم الثالث في سنة 1950 والمتمثلة في نسبة 67.1 % من إجمالي سكان العالم قفزت الى نسبة 75.7 % في العام 1987، ثم الى 79.14 % في سنة 2000 وأخيرا اندفعت حصة البلدان النامية من الحجم الاجمالي العالمي للسكان الى 83.72 % بحلول سنة 2020، ما يعني أنها تستحوذ على عدد يناهز 6,526,205,000 نسمة مقابل 1,269,277,000 نسمة للبلدان المتقدمة، والمستقبل سوف يزيد هذا الاختلال في التوزيع السكاني العالمي شرخا واتساعا وهوّة وهذا ما تؤكده كل التوقعات الآفاقية للسكان ومنها تقرير المفوضية الأوروبية الذي أشار بأن نصيب الدول النامية من الزيادة السكانية الى غاية 2025 سيمثل نسبة 97 % من إجمالي الزيادة العالمية أي تسعة أفراد من كل عشرة.

(Nicole Gnesotto et Giovanni Grevi, 2015). بينما تتوقع معطيات منظمة الأمم المتحدة أن تستمر معدلات النمو السكاني السنوية مرتفعة بالبلدان النامية، حيث ستسجل متوسط سنوي للفترة (2020 – 2025) يصل الى 1.10 % مقابل 0.29 % بالبلاد المتقدمة.

وبنظرة تفصيلية أكثر فإن قارة افريقيا مرشحة أكثر من أية جهة أخرى لاستقبال أكبر عدد من السكان القادمين، حيث ينتقل العدد من 872 مليون نسمة سنة 2000 الى حوالي 1617 مليون نسمة بحلول عام 2025، في حين تقفز حصة أمريكا اللاتينية من 546 مليون نسمة الى 779 مليون نسمة خلال نفس الفترة، بينما تستقبل بلدان شرق آسيا ومنها الصين واليابان عددا أقل نسبيا بانتقال حجم سكانها خلال الفترة ذاتها من 1475 مليون نسمة الى 1721 مليون نسمة، ثم دول جنوب آسيا المستودع الأعظم للسكان في العالم فيقفز عدد سكانها من 2074 مليون نسمة الى 2814 مليون نسمة، بالمقابل تستقبل قارات أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا أضعف الأعداد من السكان القادمين، فأوروبا ينتقل عدد سكانها من 512 مليون نسمة الى 524 مليون نسمة، وأمريكا الشمالية يرتفع حجم سكانها من 297 مليون نسمة الى 345 مليون نسمة، أما القارة الأضعف سكانيا "أوقيانوسيا" فإن عدد سكانها ينتقل من حوالي 30 مليون نسمة الى 38 مليون نسمة [8]. (United nations, 1988).

يجدر القول إن بعض الدول المتقدمة تعيش تراجعا في أعداد سكانها مثل ألمانيا وإيطاليا واسبانيا وروسيا واليابان، فهذه الأخيرة سينزل حجم سكانها من 128 مليون الى 124.8 مليون نسمة خلال الفترة (2005 - 2025)، بينما روسيا تشهد تراجعا معتبرا في تناقص عدد سكانها بانتقالهم من 143.2 مليون نسمة الى 129.2 مليون نسمة خلال الفترة ذاتها، أما فرنسا وبريطانيا فهي تعيش ثباتا في عدد سكانها الى سنة 2025 .(Gnesotto et Grevi, 2015)
أما توزيع سكان العالم على سطح الأرض فهو توزيع غير متكافئ، وليس أدل على ذلك من أن نحو نصف سكان المعمورة يعيشون فوق 5 % فقط من مساحة اليابسة، بينما لا يعيش فوق 57 % من مساحة الأرض سوى 5 % من مجموع سكان العالم، ويمكن تمييز منطقتين رئيسيتين للتركز السكاني وهما: شرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا، حيث يحتشد في المنطقة الأولى نحو نصف سكان العالم فوق مساحة لا تزيد عن 10 % من اليابسة،

أما المنطقة الثانية فيسكنها حوالي 10 % فقط من اجمالي الساكنة على مساحة لا تزيد على 5 % من جملة مساحة اليابس المعمور. (سير روي كالن، 1996) .

علاوة على هذا فإن هناك دولتين عملاقتين سكانيا تجاوز حجم سكانهما كل على حده المليار نسمة، وأعني بهما دولتا الصين التي تضم أكثر من 1.4 مليار نسمة والهند التي تضم كذلك حوالي 1.3 مليار نسمة، يعني هذا أن من بين كل خمسة أفراد من سكان العالم قاطبة يوجد واحد صيني، ومن كل ثلاثة أشخاص هناك واحد صيني أو هندي، حيث يمثل مجموع سكان البلدين أكثر بقليل من ثلث سكان العالم.

أشير هنا أني لم أتعرض لمركبات الظاهرة الديموغرافية وهي: الخصوبة والوفيات والهجرة واتجاهاتها والتغيرات التي مستها، والتوقعات التي قد تطرأ عليها في كل جهات العالم وهي متوفرة في مختلف المصادر التي تم اللجوء إليها في هذه الدراسة، مخافة الإطالة والملل الذي ربما يصيب بعض القراء الذين ليس لهم ميل لتتبع الأرقام والأعداد الكمية علما أن الدراسات السكانية تقوم أساسا على الرقم الاحصائي، وإنما قصدنا الحديث مباشرة عن السكان الفعليين باعتبارهم محصلة الظواهر الديموغرافية جميعها.

واعتبارا لما سبق سرده من المعطيات الاحصائية، فإن كوكبنا مرشح لاستقبال أعدادا هائلة من البشر ولكن بنسب متفاوتة ما قد يؤدي بالضرورة الى زيادة الشروخ والاختلالات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث يتوقع بأن تلقي الزيادة السكانية الهائلة بظلالها غير المرغوبة بالبلاد الفقيرة والتي ستعمق المشكلات والمآسي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهذه البلاد التي تسعى الى تحقيق التنمية لتحسين المستوى المعيشي لسكانها، هؤلاء السكان المتزايدون ومعظمهم يولدون بالأرياف والمناطق الفقيرة خاصة، فيلجأ أغلبهم للهجرة والنزوح نحو المدن كملاذ أخير معتقدين أن العيش في المدن يحقق آمالهم وطموحاتهم، هذه الظاهرة القديمة-الحديثة والتي عبّر عنها ابن خلدون أحسن تعبير بقوله : "ولهذا تجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها، ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج الى الدعة، وأمكن نفسه الى قيادة المدينة" . (ابن خلدون، 1995، ص، 214)

ويؤكد ذلك في موضع آخر بقوله: "أنّا إذا فتّشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه، وأنهم أيسروا فسكنوا المصر وعدلوا إلى الدعة والترف الذي في الحضر". (ابن خلدون، 1995، ص، 215). ثم يتحدث ابن خلدون عن العامل الاقتصادي أو المستوى المتدني للمعيشة الذي يدفع بسكان البدو إلى الهجرة نحو الحواضر فيقول: "وذلك لما اختصوا به من نكد العيش وشظف الأحوال وسوء المواطن، حملتهم عليها الضرورة التي عيّنت لهم تلك القسمة، وهي لما كان معاشهم من القيام على الإبل ونتاجها ورعايتها والإبل تدعوهم إلى التوحش في القفر لرعيها، بل لو وجد واحد منهم السبيل إلى الفرار من حاله وأمكنه ذلك لما تركه". (ابن خلدون، 1995، ص، 219)

وعليه يمكننا أن نتساءل عن تداعيات الزيادة السكانية في انتشار السكان وتوزيعهم بين سكان ريفيون وسكان حضريون، وما هو الواقع الحضري في العالم في ظل هذه الأوضاع التي آلت اليها أحوال السكان؟ وكيف أدت الزيادة السكانية الى ظهور عدد هائل من المدن؟ بل وكيف أثّرت هذه الزيادة على واقع المدن؟ وكيف أدى ذلك الى تطور المدن وتضخّمها بشكل غير مسبوق؟ وما هي آفاق المدن مستقبلا؟ وهل يمكن أن تكون المدن مقبرة وموئلا لسكان الأرياف والقرى؟ وهل بإمكان المدن أن تستوعب العدد الهائل من هؤلاء السكان؟ وهل بإمكانها أن تحقق آمال كل المقيمين بها والراغبين والحالمين بالنزوح إليها باعتبارها أمل ومآل سكان الريف قاطبة؟ وباختصار كيف أدت ظاهرة النمو السكاني الى بروز ظاهرة النمو الحضري؟ هذا ما سنحاول التوقف عنده فيما سيأتي.

3. النمو الحضري: و اقع و آفاق

لعل من المناسب جدا أن نستهل حديثنا بقول الله عز وجل: " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثَّ منهما رجالا كثيرا ونساء" (سورة النساء، الآية : 1) وكذلك قوله تعالى : "ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون " (سورة الروم، الآية : 20) .

الحجم السكاني الهائل يعود في أصله الى الأب الأول "آدم" الذي خلقه الله عز وجل - ثم خلق منه زوجه حواء، ثم من نسلهما يأتي جميع البشر، هؤلاء الذين غيّروا وجه الأرض، الكوكب الذي أختاره الله لبني آدم ليستوطنوه، وإن الأمر ليستحق منا الاهتمام وإعمال الفكر لفهم وتفسير كيف استطاع البشر عبر الزمن أن يتكاثروا ويذلّلوا كثيرا من العقبات والصعاب التي وقفت في سبيل تطورهم وتقدمهم ليصلوا الى ما هم عليه اليوم؟

منذ أن خلق الله أبانا "آدم" وأمنا "حواء" عرفت البشرية عبر تاريخها الطويل مراحل عديدة لتصل الى هذه المرحلة الحالية، لقد استغرقت مرحلة ما قبل التحضر زمنا طويلا جدا والى غاية بداية العصر الحجري الحديث (حوالي عشرة آلاف سنة من اليوم)، حيث قُدِّر عدد سكان المعمورة بحوالي 8 ملايين نسمة آنذاك، لم تكن البشرية تعرف المستوطنات أو التجمعات السكانية الحضرية.

وقد عاش الانسان دهرا من الزمن وهو هائما على وجهه يبحث عن مقومات بقائه من مأكل ومشرب وملبس ومأوى ومأمن، وشيئا فشيئا استقر الانسان وباستئناسه الحيوان وقدرته على تسخيره في خدمة أغراضه ثم بتمكّنه من اكتشاف تقنيات الزراعة، أصبح الانسان مُستقرا في تجمعات بشرية حول الأنهار والوديان حيث الماء والأرض الخصبة، وبهذا تحسنت ظروف السكان المعيشية على ما كانت عليه وبمرور الزمن بدأت تظهر ملامح جديدة في نمط حياة جزء من البشر، أولئك الذين كانوا يعيشون على أطراف وادي الرافدين بالعراق الذين كانوا سبّاقين في ظهور أولى المراكز الحضرية بالعالم التي أُطلقَ عليها فيما بعد المتخصص في المدن الأولى "جولدن تشايلد" وصف "ثورة المدن الأولى" وكان ذلك قبل بضعة آلاف سنة (5000 الى 7000 سنة) من اليوم.

إذاً كان ظهور أولى المراكز الحضرية يعود فقط الى حوالي عدة آلاف من السنين في العصر الحجري الحديث، حيث كان عدد السكان قليلا نسبيا ومن بلاد الرافدين انتشرت هذه المراكز الحضرية الى كل بقاع العالم، وكانت الزيادة السكانية عاملا بارزا في ظهور هذه المراكز الحضرية (المدن) وتسارع انتشارها عبر المعمورة.

ومما لاشك فيه أن ظهور المدن كان له أثر واضح في زيادة السكان، ذلك أن متغيري (السكان-المدينة) يرتبطان بعلاقة تبادلية تفاعلية تساندية، إذْ ليس هناك اتجاه واضحا ومستمرا ففي ظل ظروف وشروط محددة يكون عليها السكان في الأرياف أو القرى تكسِبُهم خصائص من شأنها أن تُحوّلهم من نمط حياة الريف الى نمط حياة الحضر، بينما وجود السكان وعيشهم في نمط حياة المدن يجعلهم يتأثرون بظروفها وخصائصها، وهكذا كانت المدينة وما تزال حاضنة للنمو الديموغرافي سواء الناتج عن الزيادة الطبيعية التي تحدث بالمدن ذاتها أو عن الفائض السكاني الوافد إليها من الأرياف والقرى والبوادي، كما كان النمو الديموغرافي وما يزال مغذيا ودافعا للنمو الحضري، وخاصة

بعد ظهور المدينة الصناعية بأوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث تحولت هذه المدن الى أقطاب جاذبة للسكان.

وربما لا نستطيع التوغل بعيدا في تاريخ البشرية لتوصيف الظاهرة الحضرية كميا، وذلك لغياب المعطيات والبيانات الاحصائية التي تجعلنا مطمئنين إليها، غير أن الحديث عن السكان الحضريين يمتد الى آلاف السنين وأن الدراسات والبحوث التي تناولت التمييز بين السكان الريفيين والحضريين قديمة تعود الى الحضارات السابقة، حيث كتب المفكرون والفلاسفة والرحالة القدماء مؤلفات ومصنفات تناولت الحديث عن المدن وسكانها ويأتي في مقدمة هؤلاء العلامة "عبد الرحمن ابن خلدون"، غير أن هذه الكتابات تفتقد الى المعطيات الكمية إلا ما ندر من محاولات تقديرية لعدد سكان بعض المدن التي كان لها صيت في التاريخ.

ولهذا سنتناول حديثنا عن النمو الحضري بشكل كمي أثناء القرون القليلة الأخيرة مستقاة من بعض التقديرات التي أنجزها المتخصصون، ثم نتوسع أكثر كلما توفرت الاحصائيات والمعطيات الموثوق بها نسبيا والتي تغطي العقود الأخيرة والتنبؤات والتوقعات للعقود القادمة، باعتبار أن التحضر (أو الزحف الحضري) يعتبر واحدا من أبرز الظواهر التي عرفها القرن العشرين وستستمر خلال القرن الحالي. صحيح أن المدن الكبرى قد نشأت في الحضارات القديمة وازدادت تضخما إبّان عصر النهضة بأوروبا خلال القرون القليلة الماضية، غير أن قيام المدن والمراكز الحضرية الضخمة ونموها واتساعها وانتشارها بشكل ملفت للانتباه لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد تحرر دول العالم الثالث ونيل استقلالها وما شهدته هذه الدول من زيادة سكانية هائلة كانت العامل البارز في تطور المدن وانتشارها الى بقاع وأطراف المعمورة.

وفي هذا السياق تشير بعض التقديرات الى أن نسبة التحضر في العالم كانت تبلغ حوالي 9 % سنة 1800 بتعداد يصل الى حوالي 87 مليون نسمة لتنتقل الى نسبة 16 % في العام 1900 بتعداد قُدر بحوالي 260 مليون نسمة معظمهم يقطنون بأوروبا. (Tur, 1999)

بينما المعطيات الاحصائية الصادرة سنة 2018 عن قسم السكان التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة فإنها تشير الى أن نسبة التحضر في العالم كافة لم تكن تتجاوز نسبة 29.6% سنة 1950، ثم تقفز الى نسبة 37.7 % في العام 1975، لتنتهي

مع نهاية القرن العشرين الى 46.7 % من سكان العالم الذين يقطنون المدن والمراكز المصنفة حضرية، بينما خلال العقد الأول من القرن الحالي (2010) تسجل نسبة التحضر في العالم 51.7 % لترتفع حاليا الى 56.2 % سنة 2020، ودائما حسب تقديرات قسم السكان الصادرة سنة 2018، فإن نسبة السكان الذين سيقيمون بالمدن والمراكز الحضرية مستقبلا، ستصل الى 60.4 % عام 2030، ثم تواصل ارتفاعها لتصل الى 64.5 % في سنة 2040 ثم تقفز الى نسبة 68.4 % مع نهاية النصف الأول من القرن الواحد والعشرين (2050). (www.population.un.org/wup)

صحيح أن منحى التحضر يشهد تصاعدا مستمرا عاما بعد عام غير أن توزيع سكان الحضر في العالم لا يتوزعون بشكل متكافئ، فنسبة سكان المدن في العالم المتقدم تختلف عنه في العالم النامي، فالدول الصناعية المتقدمة مازالت تمثل أعلى نسب التحضر في العالم حاليا (2020) بنسبة 78.7 % بحجم سكاني يصل تعداده الى 993.837 مليون نسمة، مقابل 269.363 مليون نسمة ما زالوا يقيمون بالريف. في الحين ذاته فإن سكان الدول النامية يتوزعون الى 50.6 % يقيمون بالمناطق الحضرية بتعداد يقدر ب 3225.980 مليون نسمة مقابل 3143.639 مليون نسمة يقيمون بالمناطق الريفية، وحتى نِسب توزيع سكان المدن في البلدان النامية تتباين وتختلف فيما بينها حسب كل منطقة جغرافية، ففي إفريقيا نسبة التحضر في بلدان الشمال أعلى عنها بكثير من نظيراتها في الجهات الأخرى وخاصة منطقة دول ما وراء الصحراء، وبين دول شمال إفريقيا ذاتها هناك تباين واضح فبينما نجد نسبة التحضر في ليبيا والجزائر عالية نجد نظيرتها بالسودان ومصر متدنية، كما تكشف بيانات الأمم المتحدة كذلك تمايزا هائلا بين مناطق آسيا وبين دول كل منطقة فيما بينها.

وإذا رجعنا الى الماضي نرى بأن الدول المتقدمة كانت نسبة التحضر بها سنة 1950 تصل الى 54.8 % بتعداد سكاني يصل الى حوالي 446.284 مليون نسمة، بينما لم يكن يمثل سكان الحضر بالدول النامية سوى نسبة 17.7% بتعداد يصل الى 304.619 مليون نسمة، إن هذا الواقع الحضري _الذي كان سريع التغير بمرور الوقت وكان متزامنا مع تغير الواقع الديموغرافي الذي تعيشه الدول النامية - مرشح لتقليص الفجوة بين نسبة سكان الحضر بالدول النامية ونظيرتها بالدول المتقدمة، بل سيتفوق عدد سكان الأولى

بأضعاف عن الثانية، ففي البلدان النامية سيصل تعداد سكان المدن الى 5555.784 مليون نسمة بنسبة تبلغ 65.6 % ، في حين يرتفع تعدادهم بمدن الدول المتقدمة الى 1123.972 مليون نسمة بنسبة تصل الى 86.6 % وذلك بحلول منتصف القرن الحالي . (www.population.un.org/wup)

4. الثورة الحضرية: ظاهرة العصر

بعد بضعة آلاف من سنين التطور المحتشم للظاهرة الحضرية في العالم، شهد التحول الحضري في العصر الحالي ثورة عارمة لم يسبق أن عرفتها البشرية طيلة تاريخها المليء بالتغيرات الهائلة، ولعل أعظم تجمع سكاني حضري ذكره المؤرخون والمتخصصون في الشأن الحضري قبل هذا العصر، ذلك الذي عرفته مدينة "روما" كعاصمة للإمبراطورية الرومانية في أوّج قوتها أين وصل عدد سكانها الى حوالي 1.3 مليون نسمة، هذا الحجم السكاني لم تستطع أن تصل إليه أية مدينة سابقة عنها أو بعدها الى غاية عصر النهضة بأوروبا، فمدينة "قرطاجنة" عاصمة الفينيقيين بالشمال الافريقي قُدّر عدد سكانها بحوالي 700 ألف نسمة، كما قُدر عدد سكان مدينة "سيرتا" قسنطينة حاليا على عهد القائد "ماسينيسا" بأكثر من 300 ألف نسمة.

بينما المدن التي عرفتها الحضارات القديمة الأخرى في بلاد الرافدين أو في اليونان أو بمصر أو المدن الدينية كمدينة مكة المكرمة أو القدس الشريف، وحتى مدن الأمويين كدمشق ومدن العباسيين كبغداد أو القسطنطينية عاصمة الروم وغيرها كثير من مدن الحضارات السابقة لم تعرف أحجاما سكانية وصلت الى المليون نسمة وفي أكثر التقديرات كان بعضها يضم بضع مئات من الآلاف نسمة.

بقي حجم سكان أية مدينة في بقاع العالم قاطبة متواضعا دون المليون نسمة، فلا مدينة باريس أو لندن أو مدريد أو موسكو أو أي مركز حضري بأوروبا خلال بداية عصر النهضة، ولا مدينة "بكين" بالصين ولا "مدراس" بالهند استطاعت أن تجمع عددا معتبرا من السكان يصل الى المليون نسمة قبل القرن الثامن عشر، سوى مدينة لندن ببريطانيا ومدينة بكين بالصين مع نهاية القرن الثامن عشر استطاعتا أن تصبح من المدن المليونية، بينما كانت باريس تعد آنذاك حوالي 550 ألف نسمة فقط. (Tur ,1999)

الحديث عن الانفجار الحضري بدأ متزامنا مع الانفجار الديموغرافي الذي عاشته أوروبا خلال القرون الماضية وخاصة مع بداية الثورة الصناعية وتطور وسائل النقل التي ساعدت في حركة السكان وتنقلهم من المناطق الريفية الى المناطق الصناعية بالمدن، فالتناول التاريخي لنشأة المدن يبدأ في العصر الحديث بالموجة الأولى للتحضر في الفترة من 1750 الى 1950 في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد ارتبطت الموجة الأولى بالتصنيع الذي أدى الى تصاعد حركة الهجرة من الريف الى المدن من أجل الحصول على فرص عمل تدّر أجورا مغرية آنذاك. وطوال هذين القرنين لم يعرف العالم تلك النوعية من التحضر الهائل إلا في بعض دول أوروبا مثل إنجلترا وفرنسا إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة لذلك تضاعف عدد سكان مدينة لندن ست مرات خلال قرن ما بين 1800 الى 1900، أما مدينة نيويورك فقد تضاعف عدد سكانها حوالي مائة مرة لتزيح مدينة لندن من صدارة المدن الكبرى في العالم بحلول عام 1924، وتمكنت من الاحتفاظ بريادة مدن العالم لمدة 45 عاما، تاركة المرتبة الأولى لمدينة "طوكيو" اليابانية سنة 1970 التي مازالت تحتفظ بها الى الآن. (Tur ,1999) .

يتجلى من الاحصائيات السابقة وبوضوح تام المنحى التصاعدي للنمو الحضري وبقوة خلال القرون الأخيرة حيث انتقلت نسبة سكان العالم المقيمين بالمدن من 9 % سنة 1800 الى 16 % سنة 1900، ثم وصلت الى 29.6 % عند منتصف القرن العشرين، لتقفز الى نسبة 37.7 % سنة 1975، تستمر حركة نمو سكان المدن مسجلة نسبة 46.7 % بحلول العام 2000، وبعد مضي العقد الأول من القرن الحالي (2010) يتفوق ولأول مرة في تاريخ البشرية عدد السكان المقيمين بالمدن على نظرائهم المقيمين بالأرياف وذلك بنسبة تصل الى 51.7 % من إجمالي سكان المعمورة. بينما يمثل السكان العالم من الحضر حاليا (2020) نسبة 56.2 %، حسب تقديرات قسم السكان بالأمم المتحدة الصادرة سنة 2020، كما أن نسبة السكان الذين سيقيمون بالمدن والمراكز الحضرية مستقبلا، ستصل الى 60.4 % عام 2030، ثم تواصل ارتفاعها لتصل الى 64.5 % في سنة 2040 ثم تقفز الى نسبة 68.4 % مع نهاية النصف الأول من القرن الحادي والعشرين (2050). (أنظر الجدول رقم 01 والشكل المرافق له).

وبقراءة أخرى فإن عدد سكان المدن في العالم انتقل من حوالي 87 مليون نسمة سنة 1800 الى حوالي 260 مليون نسمة بحلول 1900، أي تضاعف بحوالي ثلاث مرات خلال 100 سنة، ثم يتضاعف العدد حوالي ثلاث مرات أخرى في ظرف 50 سنة تقريبا، وذلك خلال النصف الأول من القرن العشرين مسجلا حجما تعداده 751 مليون نسمة، بينما يقفز العدد الى حوالي 2.9 مليار نسمة سنة 2000 بعدد مرات يصل الى 3.86 مرة في ظرف 50 عاما وهو الأضخم نسبيا.

وحسب الأرقام المتوقع الوصول إليها في غضون السنوات الخمسين القادمة فإن عدد سكان المدن في العالم سيصل الى 6.680 مليار نسمة، بمعنى أن عدد الحضر سيتضاعف بنسبة 1.86 مرة، وبهذا يمكننا أن نلاحظ أن الانفجار الحضري بلغ أوجّه خلال النصف الثاني من القرن العشرين وكان هذا متزامنا تماما مع ظاهرة "الانفجار الديموغرافي" التي عاشها سكان العالم بمعدلات نمو سكانية سنوية مرتفعة لا نظير لها في السابق ولا في اللاحق والآتية أساسا من الدول النامية، ومن زاوية أخرى فإن عدد سكان المدن في العالم قد تضاعف خلال الفترة الممتدة ما بين (1800 – 2000) حوالي 33.33 مرة بالمقابل لم يتضاعف العدد الاجمالي لسكان الكوكب الأرضي سوى 6.6 مرات، والى غاية سنة 2018 فقد تضاعف عدد سكان الحضر ابتداء من سنة 1800 حوالي 48.5 مرة، بينما تضاعف عدد سكان العالم بحوالي 8.5 مرة.

أما التوقعات المستقبلية – إذا تحققت – فإنها تشير الى أن سكان المدن سيتضاعف في غضون قرنين ونصف أي ما بين (1800 – 2050) بحوالي 77 مرة، في نفس الفترة المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الاجمالي للمعمورة بحوالي 11.67 مرة فقط. وبهذا يتضح بما لا شك فيه أن اتجاه سكان العالم نحو التحضر والإقبال المتزايد على الاقامة بالمدن يتزايد سنة بعد سنة بشكل منتظم وبمعدلات أسرع وأعلى من معدلات النمو السكاني ما سيفضي حتما الى تهميش سكان الريف وتحجيمهم، وتفسير ذلك أن المناطق الحضرية تتغذى بالزيادة الطبيعية التي تأتي من السكان المقيمين بالحواضر وهي بمستويات أدنى من نظيرتها بالريف كما هو معلوم، الى جانب تدفقات الهجرة من الريف نحو المدن.

أما إذا نظرنا الى المسألة من زاوية أخرى أي من زاوية الأعداد النسبية، حيث يتضح أن أعداد سكان الريف في تضاؤل وتناقص نسبي أمام تزايد سكان الحواضر (وهذا ما يظهره

بوضوح الشكل البياني المرافق)، تقودنا هذه المسألة الى التصريح بأن حال سكان الريف يمضي عبر الزمن نحو التلاشي والاختفاء طال الزمن أو قصر بحكم الأمر الواقع، فإذا نظرنا الى أي شيء له طرفان متفاعلان بينهما (كما هو حال ثنائية ريف – حضر) وأن أحد الطرفان يتزايد باستمرار على حساب الطرف الثاني، فإنه لا محالة أن الطرف المتناقص مآله التلاشي والاختفاء مع مضي الزمن، والسيناريو المتوقع حدوثه لسكان الريف هو ذلك السيناريو الذي سبق وأن حدث في الماضي وهو يشرف على نهايته ونعني به الحال التي انتهى إليها واقع سكان البادية، فاستشراف مستقبل سكان الريف يكمن في ماضي وحاضر سكان البادية، هؤلاء الذين يكاد وجودهم يختفي الى الأبد.

وقد اختفى وجودهم فعلا في جهات ومناطق مختلفة من العالم، ولم يبق منهم إلا أعدادا قليلة جدا في بعض البلاد النامية، فدول الخليج العربي وقبل ظهور البترول بها كان يغلب على سكانها طابع البداوة وضآلة الحجم، وما هي إلا عقودا قليلة حتى تغير واقع هذه الدول بشكل سريع ومفاجئ منتقلة بسكانها من نمط البداوة الى نمط التحضر لتتبوأ صدارة الدول التي يغلب عليها نسبة السكان الحضر ليس فقط على مستوى الدول النامية فحسب، بل وعلى مستوى العالم أجمع فدولتي الكويت وقطر اختفى منهما سكان الريف تماما ببلوغهما نسبة 100 % للسكان الحضر، وقريبا من هذا تقع الامارات والسعودية وعمان والبحرين بينما الدولة المجاورة لهم "اليمن" الدولة الفقيرة في المنطقة مازال يغلب عليها الطابع الريفي بنسبة تصل الى حوالي 63.4 % من السكان الريفيين وذلك في سنة 2020، بالإضافة الى عدد من الدول الصغيرة الحجم مثل هونغ كونغ وسنغافورة وجبل طارق وبعض الجزر الصغيرة التي تقع في المحيطات فإن سكان الريف فيها قد اختفى منها تماما. (www.population.un.org/wup)

ولذا يمكنني التأكيد على انحسار واختفاء سكان الريف والثقافة الريفية بالمعنى التقليدي مستقبلا، وذلك للاعتبارات الآتية:

- تواصل الزحف الحضري الى المناطق الريفية، بتحويل مساحات شاسعة من الريف ولاسيما الأراضي الزراعية الخصبة، حيث يتواجد عدد معتبر من السكان المشتغلين بمهنة الزراعة وخاصة بالبلاد النامية الى مناطق حضرية، أين أضحى عدد المدن يتزايد بشكل كبير وفي كل الدول النامية مبتلعا مساحات هائلة تزيد من متاعب هذه

الدول الناجمة عن النمو السريع للسكان والنمو الحضري غير المنظم والمراقب المنبثق عنه، وعجز القطاع الزراعي عن ملاحقة هذا التزايد السكاني في تلبية احتياجاته.

- إن مهنة الزراعة والرعي وتربية المواشي والأنعام والتي تمثل السمة الرئيسية للنشاط المهني لمناطق الريف، غدت وفي كثير من الدول المتطورة تُمارس بأساليب وطرق مختلفة عن الماضي باستخدام التكنولوجيات الحديثة والمتطورة جدا وبذهنيات وأساليب مختلفة كذلك، إن المزارعين الحاليين أو الموّالين (مربي الحيوانات) وخاصة بالدول المتقدمة يمارسون الزراعة بذهنية الصناعة سواء من حيث الرغبة في تحقيق الأرباح وتعظيمها قدر الامكان، أو باستعمال الميْكنَة العالية التقنية التي مكّنت من الاستغناء عن اليد العاملة وتقليصها الى حد أدنى. فلا غرو ولا عجب أن يُنتج حوالي ثلاثة ملايين مزارع بالولايات المتحدة الأمريكية كميات من الغذاء ما يفي باحتياجات ملياري نسمة، وكذلك أضحى المزارع المعاصر يمارس كثيرا من النشاطات الزراعية من سقي وتسميد واستخدام المبيدات ومراقبة المزروعات وغيرها، بواسطة غرفة صغيرة يمكن أن تكون موجودة بالمدينة القريبة من مزرعته مزودة بتقنيات مراقبة حديثة تمكّنه من ذلك. بينما عمليات الحرث والغرس والجني فإنها تتم بآلات وتقنيات فائقة التطور، والأمر ذاته نجده في طرق تربية الحيوانات لإنتاج اللحوم بأنواعها المختلفة، ما يغني عن اليد العاملة الكثيرة مما ينجم عنه فائض سكانيا هائل من سكان الريف، سيدفعهم بالضرورة الى الهجرة والنزوح نحو المدن.

- وعلاوة على هذا فإن الأرياف والقرى أصبحت تتمتع بكثير من التسهيلات والمنشآت مما هو موجود بالمدن من مرافق البنية التحتية كتعبيد الطرقات والربط بشبكات الكهرباء والغاز والمياه النقية والصرف الصحي والمدارس والمحلات التجارية والمراكز الصحية والفضاءات الترفيهية والرياضية ووسائل الاعلام المختلفة وغيرها، الى جانب وسائل المواصلات كالمركبات الحديثة الفردية والجماعية ناهيك عن وسائل الاتصالات الحديثة من أنترنات وهواتف نقالة، كل هذا وغيره أدى الى تذويب الفوارق الثقافية بين سكان الريف وسكان المدن، بل إن سكان بعض الدول المتقدمة أصبحوا يعيشون ظاهرة عكسية بهجرة البعض منهم وخاصة المتقاعدين والمرضى

والأثرياء نحو المناطق المصنفة ريفية طلبا للراحة والطمأنينة والهدوء والهواء النقي، والأكثر من هذا أن بعض المناطق الريفية والجبلية والصحراوية بدأت تتحول وفي كثير من البلدان الى مناطق سياحية، أين تشهد حركة تعمير هائلة ببناء المنشآت الفندقية وسائر المرافق السياحية، أو ما تعرف بالقرى السياحية، حيث يتحول كثير من سكان الأرياف من ممارسة مهنة الزراعة الى الانخراط في قطاع الخدمات السياحية، مما يفقدهم الثقافة الريفية المرتبطة بمهن الزراعة والرعي التي تميز الريف.

- ويزيدنا يقينا أن نمط الحضرية لم يعد يزحف بصورة كمية فقط بواسطة منتجات صناعية وتكنولوجية، بل أصبح يرمز الى التقدم والتطور ولا سيما في زمن العولمة أين أصبح العالم ليس قرية واحدة بل لمسة أصبع يقوم بها أي شخص في أي مكان كان وأية لحظة شاء، هذه الرمزية سواء على مستوى الأفراد كما على مستوى الدول، ولذا فإن كثيرا من الأفراد المقيمين بالأرياف أصبح يراودهم أكثر من أي وقت مضى الأمل في الانتقال للعيش بالمدن الى جانب العمليات التنموية التي تقوم بإنجازها مختلف الدول والتي من شأنها أن تؤدي الى تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية ينبثق عنها تغير لا في عادات وأنماط وسلوك الناس، ولكن حتى في أنماط التفكير والقيم التي تساهم بقوة في نشوء تجمعات سكنية غير تقليدية (مناطق حضرية جديدة) تحوّل المجتمعات نحو تزايد الرغبة وطغيان التوجه نحو الحضرية.

5. المدن العملاقة سمة القرن الحادي والعشرين

من الواضح أن الزحف الحضري على البسيطة أصبح يمثل حقيقة لا مفر منها وبأساليب وأشكال متعددة، وفي ظل نمو سكاني سريع فإن المدن أصبحت ملاذا وملجأ لأولئك الذين ضاقت بهم السبل في الأرياف وأصبحوا يمثلون فائضا سكانيا، ولاعتبارات كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لم يبق من حل أمام جحافل السكان المتزايدين بقوة وخاصة في البلدان النامية، سوى اللجوء الى المدن القائمة لتضخيمها أو انشاء مدن جديدة بكيفية أو بأخرى. وفي هذا السياق تشير الاحصائيات المتوفرة في سنة 2020 أن 56.2 % من سكان العالم يقيمون بالمدن، والمتوقع أن ترتفع الى 68 % بحلول عام 2050، التحول من العيش في المناطق الريفية الى المناطق الحضرية سيؤدي الى التوسع

الحضري، الذي يمكن أن يضيف نموا يقدر بحوالي 2.5 مليار نسمة بحلول منتصف القرن الحالي، وأن ما يقرب من 90 % من هذه الزيادة تحدث في آسيا وإفريقيا، وستشكل الهند والصين ونيجيريا مجتمعة 35 % من النمو المتوقع لسكان الحضر في العالم ما بين عامي 2020 الى 2050، ما يعني أن الهند ستكون في المقدمة بإضافة حوالي 416 مليون نسمة ثم الصين بحجم 255 مليون نسمة ونيجيريا بعدد 189 مليون نسمة من سكان الحضر سنة 2050 . (www.population.un.org/wup)

إننا نلمس أثر وتيرة النمو الحضري وزحفه نحو توسع المدن وتضخمها في واقع المدن وتطوراتها المستقبلية، ففي هذا الصدد تشير البيانات السكانية والديموغرافية الى أن حوالي 36 مدينة عملاقة ستكون قائمة في مختلف دول العالم سنة 2020 يتجاوز عدد السكان في كل منها 10 ملايين نسمة. تأتي في مقدمتها مدينة طوكيو عاصمة اليابان بتعداد سكاني يصل الى 37 مليون نسمة، تليها نيودلهي الهندية بتعداد 29 مليون نسمة، ثم شانغهاي بالصين بتعداد 26 مليون نسمة، ويأتي بعدها مدينتي مكسيكو سيتي عاصمة المكسيك وساوباولو بالبرازيل لكل منهما 22 مليون نسمة، ثم مدينة القاهرة العاصمة المصرية ومومباي بالهند وبكين عاصمة الصين ودكا عاصمة بنغلاديش لكل منها حوالي 20 مليون نسمة. ومن المتوقع أن يبدأ عدد سكان طوكيو بالتناقص بعد عام 2020، في الوقت ذاته تستمر مدينة دلهي في النمو لتزيح بذلك في سنة 2028 مدينة طوكيو من الصدارة التي ظلت تحتكرها منذ سنة 1970 كأكبر مدينة في العالم. (www.population.un.org/wup)

واضح تماما أن المدن العملاقة التي سيفوق عدد سكانها عشرة مليون نسمة خلال القرن الحادي والعشرين ستكون في تزايد مستمر وأن معظمها يقع في البلاد النامية وخاصة بدول العمالقة السكانية كالصين والهند، فمن بين تسعة مدن يفوق تعدادها السكاني 20 مليون نسمة نجد مدينة واحدة فقط تقع بالدول المتقدمة وهي مدينة طوكيو، بينما البقية تقع جميعها في بلدان العالم الثالث تتصدرها الهند والصين بمدينتين لكل منهما، الصورة الحالية للمدن الكبرى لم تكن كذلك خلال القرن الماضي، حيث كانت مدن الدول المتقدمة تتقدم المشهد المديني كنيويورك ولندن وباريس وغيرها، ففي سنة 1970 لم تكن سوى 11 مدينة فقط يتجاوز عدد سكانها 8 ملايين نسمة، من بينها ثلاث مدن يزيد سكانها عن 10 ملايين نسمة وهي (طوكيو، ونيويورك، وشانغهاي). بعد عشر سنوات

أي في سنة 1980 أصبحت 14 مدينة يفوق حجم سكانها 8 ملايين نسمة، ثم 21 مدينة في سنة 1990 من ضمنها 15 مدينة تقع بالدول النامية وثلاث منها تجاوز عدد سكانها 15 مليونا وهي: طوكيو ونيويورك ومكسيكو. (Tur ,1999).

أما في المستقبل ستكون عشرات من مدن العالم الثالث مدنا عملاقة، وربما حتّم علينا هذا الواقع الجديد إعمال الفكر للبحث عن وصف جديد نطلقه على المدن التي يفوق عدد سكانها 20 مليون نسمة لتمييزها عن تلك التي يتراوح عدد سكانها ما بين (10 – 20 مليون نسمة) باعتبارها تسمى مدن عملاقة Megalopolis، والى ذلك الحين نكون أمام واقع آخر مختلف تماما عندما سيتجاوز حجم سكان عدد من المدن 30 مليون نسمة كما هو متوقع.

6. هل تمثل المدن ملاذا حقيقيا للسكان النازحين إليها؟

أصبح واقع المدن والمناطق الحضرية المكتظة طافحا بالمشاكل التي يعاني سكانها منها يوميا، وخاصة بمدن البلاد النامية التي تشهد موجات مرتفعة من السكان النازحين نحوها أملا في النجاة من مشاكل الأرياف والقرى، ذلك أن الكثير من النازحين والفارين من الأرياف والقرى والبوادي والجبال والمناطق النائية كانوا يظنون أنهم يهربون ويفرون من واقع بائس ملئ بألوان الشقاء والبؤس والفقر والنكد والحياة الضنك الى المدن والمناطق الحضرية، حيث الرخاء والرفاه والوفرة والحياة السهلة والرغدة.

لكن كل هذه الظنون والآمال تبخرت عند معظمهم لمّا غادروا مواطنهم الأصلية متجهين نحو المدن والحواضر ليصطدموا بواقع يصدق على كثير منهم المثل القائل " كالمستجير بالرمضاء من النار "، فوجد هؤلاء أنفسهم يعيشون على هامش المدن وأطرافها في أكواخ مبنية بالصفيح أو القصدير أو القش أو الطوب – حسب تعبير كل بلد - أو ما أصبحت تُعرف بالعشوائيات مشكّلة أحزمة تطوّق المدن خاصة الكبرى منها ومشوّهة لمناظرها ورونقها، هذه المساكن، التي أقل ما يقال فيها أنها لا تليق بحياة الآدميين، تفتقد الى كل متطلبات الحياة الكريمة، لتتحول مع مرّ الزمن الى بؤر لتفريخ الجرائم بمختلف أشكالها من آفات اجتماعية كانحراف الأحداث وانتشار تجارة وتعاطي المخدرات وسائر الممنوعات، وممارسة الأعمال التجارية الموازية والممنوعة، والدعارة، والتسول،

والسرقة، واللجوء الى أعمال العنف والاعتداءات وغيرها من الانحرافات التي لا عهد لهم بها في السابق حينما كانوا يقطنون بمواطنهم الأصلية.

وهكذا شيئا فشيئا تحولت هذه الأحياء العشوائية الى أحياء للمنحرفين والبطالين والبؤساء هممهم الوحيد هو الانتقام من وضعهم المأساوي، وبهذا يجد أولئك المتربصون والانتهازيون فيهم أدوات طيّعة وجاهزة لتجنيدهم واستخدامهم لتحقيق أغراضهم الدنيئة، فيشكّلون منهم عصابات اجرامية منظمة، تمارس مختلف أنواع الاجرام بما في ذلك إثارة الفوضى والارهاب، الأوضاع المأساوية لسكان الأحياء الهامشية العشوائية أصبح يصدق فيها قول الشاعر: " رُبَّ يوم بكيت فيه . . . فلمّا صرت في غيره بكيت عليه."

النمو السكاني الهائل الذي أعقب استقلال الدول النامية نجم عنه زحفا حضريا ضخما غير مسبوق في تاريخ البشرية، وأصبح تدفق السكان من الريف نحو المدن يمثل تحديا هائلا لكثير من البلدان في العالم الثالث خاصة، وأمام هذا الواقع هل بإمكان المدن المزدحمة بالسكان في الدول النامية أن تستوعب الأفراد وتنتشلهم وتخلّصهم من الفقر والحرمان والبؤس؟ وهل تساعد الهجرة أولئك الحالمين بمستقبل أفضل بالعيش في المدن؟ وما الذي يمكن لصناع السياسة في الدول النامية القيام به للتعاطي مع واقع مثقل بمشاكل يطرحها حوالي مليار نسمة يعيشون بالعشوائيات (البيوت القصديرية) ومليار من سكان المناطق النائية والفقيرة والمليار الثالث الذي يسكن المناطق المحرومة والمهمّشة بالمدن؟

وكما ألمحنا في أكثر من موضع في هذه الدراسة، بأن العوامل التي أدت الى التحضر ونمو الحضرية بالبلاد المتقدمة تختلف عنها في البلاد النامية، ففي البلاد المتقدمة كان التحضر سابقا ومتزامنا مع التنمية الاقتصادية، حيث ظهرت المدن ونمت في علاقة طردية مع تطور وازدهار الصناعات في ظل إمكانيات كافية لاستيعاب التزايد المتسارع لسكان المدن، وكان السكان قد نزحوا من المناطق الريفية النائية بتأثير الأجور المرتفعة والمستويات العليا في المعيشة التي أتاحتها الانتاجية الضخمة في المدن.

وبينما ظهرت المراكز الحضرية في البلاد النامية نتيجة لسيادة وتأثير قوى مختلفة تماما، إذ تتميز البلاد النامية بوجود المدن الرئيسية والضخمة على نحو غير متناسب، والتي لا تشبه المدن الكبرى بالبلاد المتقدمة، وقد قام الاستعمار بإنشائها لتؤدي وظيفة القيام

بدور المركز التجاري والربط بين البلد الأم وبين المستعمر، ولقد بلغت هذه المدن حجما ضخما بدون أن يصاحب ذلك تنمية اقتصادية قوية، العامل الثاني الذي أدى بالبلاد النامية الى أن تُتْخم بالسكان الحضريين ما كانت تعانيه المناطق الريفية من اضطرابات وغياب الأمن وخاصة أثناء الجهود الثورية التي بذلها أهل البلاد من أجل التحرر وطرد المستعمرين بعد الحرب العالمية الثانية، (حالة الجزائر كمثال تاريخي).

أما العامل الثالث الذي يكمن وراء حركة الهجرة من الريف الى الحضر في البلاد النامية، فإنه يتمثل في الانخفاض السريع في معدلات الوفيات (مستفيدة من التطور الصحي الذي وصلت إليه الدول المتقدمة في السابق) ما أدى الى تحول ديموغرافي سريع يتسم بمعدلات زيادة سكانية عالية تضخمت من جرائها أعداد سكان الريف لدرجة لم تعد الأراضي الزراعية قادرة على إعالتهم، مما دفعهم للهجرة نحو المناطق الحضرية كملاذ أخير قد يرفع عنهم الغبن والحرمان والفقر، لكن الحاصل من هذه الهجرة الاضطرارية هو تحوّل ونقل للفقر من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، أكثر منه انتقالا نحو مستويات أعلى في المعيشة، ولعل فقر وحرمان وبؤس المناطق الريفية والقروية أهون وأرحم منه في المناطق الحضرية المهمّشة.

وكما أن العوامل المرتبطة بالنمو الحضري ونشوء المدن تختلف في طبيعتها بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية، فكذلك تختلف نتائج عملية التحضر في المنطقتين من البلاد، فبينما أحدث التحضر في البلاد المتقدمة تغيرات عميقة تتضح بجلاء في طريقة الحياة والتفاعل وفي طبيعة العلاقات غير الشخصية وفي الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات والقيم وفي النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد صاحب الحضرية كأسلوب في الحياة مجموعة من المشكلات الجديدة مثل تلك المرتبطة بالبيئة واستنزاف الموارد وتلوث المياه والهواء والضوضاء، والمناطق المتخلّفة وأحياء الأقليات في المدينة، والتفكك الاجتماعي والشخصي الذي يتجلى في الانحراف والجريمة وإدمان الكحوليات والمخدرات، وتفكك الأسرة والعزلة والبطالة والانتحار وغيرها التي يطول ذكرها. (جلبي، 2010).

ولعل أهم المشكلات الحضرية إلحاحا في البلاد النامية، بالإضافة الى تلك المشكلات المشابهة لما حدثت بالدول المتقدمة، ظهور أحزمة من المساكن الهشة والعشوائية والقصديرية المحيطة بالمدن، والتي ينشئها السكان القادمين من الأرياف الى المدن، هذه

الأحياء القصديرية والعشوائية المكدسة بالنازحين تفتقد الى كل مرافق الحياة الضرورية من مياه نقية ومجاري الصرف الصحي والربط بالكهرباء في بعض الأحياء، الى جانب غياب المرافق التعليمية والاقتصادية والصحية وكل وسيلة يمكنها أن توفر الراحة الحضرية وترمز لها، بل هناك كثير من هذه الأحياء لا تليق بحياة الآدميين أصلا، لدرجة أنها أصبحت منبعا للجرائم المنظمة وغير المنظمة وأوكارا لممارسة مختلف الرذائل والانحرافات والآفات كما سبق قوله.

وقد أشار التقرير الوطني للتهيئة العمرانية لسنوات التسعينيات بالجزائر الى المخاطر المحدقة بالبلاد من جراء التكدس السكاني الفوضوي وحركة التعمير العشوائية، ومنها أن الحواضر الكبرى بالبلاد وفي مقدمتها مدينة الجزائر العاصمة قد وصلت الى الوضع الذي أفضى الى الاضطرابات الكبرى الشبيهة بتلك التي تفجّرت في الأحياء الفقيرة بالمدن الأمريكية في الستينيات من القرن الماضي، وعلى غرار هذا فإن مدينة الجزائر غدت مضطربة النظام ومشوّشة التنظيم بصورة كلية من حيث تنميتها، كما أنها مطبوعة باحتوائها أحياء شعبية عديدة مكتظة بالسكان ومتروكة لشأنها، وضواح سيئة التجهيز، وغير خاضعة للمخطط العمراني المعمول به، مما يجعلها تمثل قطاعات اقصاء وتهميش في صورة "قيتوهات" حضرية منغلقة على نفسها ومبتعدة عن أنماط التسيير والاقتصاد والنظام في المدينة، ينبثق عنها كل مؤشرات أزمة اجتماعية حادة بدأت آثارها تتجلى في مظاهر تهميش وآفات وانشقاقات اجتماعية مفجرة لعوامل الوحدة في المدينة ونشاطات غير شرعية، ما ينجم عن هذا كله العنف الحضري . (وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، (د.ت))

وقد حظيت مسألة العشوائيات والأحياء السكنية غير المخططة في كثير من بلدان العالم باهتمام بالغ من طرف الباحثين الذين أنجزوا كمًّا هائلا من الدراسات المختلفة حولها، والتي اتفق فيها معظم الباحثين على أن المسكن يعتبر البيئة المكانية التي تساعد الأسرة على القيام بوظيفتها في تنشئة أبنائها، ولمّا كانت مساكن الأحياء العشوائية لا تساعد الأسرة في أدائها لوظيفتها المنوطة بها، فإن المناطق العشوائية والتكدس السكاني لا تتيح لكل أعضاء الأسرة ومنهم الشباب الخصوصية، ولا ريب أن ذلك يسهم الى حد بعيد في انحراف الشباب حيث يولد بداخله لمسة حقد دفينة وهو يرى المناطق الحضرية من حوله في حالة ترف ويجد نفسه محروما من تلك الأشياء، مما يدفعه دون وعي الى

الانحراف وغالبا ما يتجه الى الجرائم سواء كانت إرهابية أم تقليدية، ونتيجة للظروف الاجتماعية القاسية يخرج الحدث الى الشارع وتتلقفه أيدي التطرف ويولد الارهاب، فالحدث الجانح اليوم هو إرهابي الغد، كذلك ينجم عن هذه الأحياء مجموعة من الجرائم، لأنها بمبانيها غير المنظمة وشوارعها الضيقة الملتوية المظلمة، تصبح مرتعا خصبا للجرائم الجنائية ومصدرا للجرائم الارهابية ومن أبرز الجرائم التي تنتشر في هذه المناطق والمرتبطة بالإرهاب تجارة الأسلحة غير المرخصة وجرائم المخدرات والدعارة، فضلا عن أن هذه المناطق أضحت مأوى للمنحرفين الهاربين من القانون. (محمد موسى، 2010)

وفي السياق ذاته أكدت الدراسات التي أجريت على سكان العشوائيات بمصر على انتشار الجرائم والانحرافات بين سكانها وخاصة الشباب منهم، ذلك أن الظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق فإنها تتحول الى بيئة مفرخة للجريمة وأوكارا للخارجين عن القانون، ويتحول سكانها الى أدوات طيّعة تستخدم من أجل تحقيق أهداف جماعات أخرى، كأن يستخدم هؤلاء في إثارة الشغب والفوضى أو تحويل أي موقف يراد له ذلك الى أعمال عنف غوغائي. (المركز الديموجرافي بالقاهرة، 2003)

ومن المشكلات التي تطرحها قضية النزوح الريفي، أن هؤلاء الوافدين الجدد على المدن تنتشر بينهم الأمية والمستويات التعليمية المتدنية وغياب التأهيل المهني والبطالة، ولذا تراهم يقومون بممارسة أعمال هامشية كالتجارة الموازية والممنوعة، أو يشتغلون كسُواق للمركبات، أو حراس بالليل، أو في مهن بسيطة وغير دائمة، أو مسح الأحذية بالساحات العمومية والتسول، والى جانب هذا فإنهم يشكلون ضغطا إضافيا على المرافق الخدمية العامة الموجودة بالمدن التي لجئوا إليها التي هي أصلا عاجزة عن تقديم خدماتها بصورة مرضية.

ويفسر هذا كله بكون الوافدين ينحدرون من مناطق ريفية تعوّدوا فيها على العيش بنمط محدد لا يساعدهم في الاندماج والتكيف مع الأوضاع التي يجدون أنفسهم في خِضّمها فاقدين للأهلية الحضرية، وإذْ أقول هذا الكلام لا لأُحمّل هؤلاء مسؤولية الأوضاع التي آلت إليها حالهم، وإنما حالة التهميش والإقصاء والحرمان والفقر هي من تصنع سلوكياتهم وأخلاقهم، في المقابل فإن أولئك النازحين المحظوظين الذين وجدوا أنفسهم في ظروف أحسن فإن حالهم تكون أفضل.

7. هل تمثل المدن حاضنة وملاذا لسكان الأرياف وما مستقبلها؟

لعل مسألة التوسع الحضري في العالم قاطبة والانتشار المتزايد للمدن في عددها وأحجامها أضحت متجلية للناظرين، وأن المستقبل كفيل بابتلاع المزيد من المناطق الريفية بشكل أو بآخر لتغدو المدينة مقبرة لسكان الريف وحاضنة لهم، تماما كما حدث لسكان المناطق البدوية الذين يكاد يختفي أثرهم من على سطح كوكبنا، فالمدن والمناطق الحضرية كافة تمارس ضغطا على سكان الأرياف والقرى شبيه بالضغط الذي يمارسه قطب المغناطيس على المعادن، فيؤدي هذا الضغط الى تذويب سكان الأرياف والقرى كما يذوب الملح إذا خالطه الماء.

فإذا كان اختفاء الريف مستقبلا بكيفية أو بأخرى حقيقة لا جدال فيها، فماذا بعد المدن؟ وما هو نمط المدينة القادمة من حيث الحجم والمورفولوجيا والوظائف؟ خاصة وأن حجم سكان العالم سيبلغ عند منتصف القرن الحالي في حدود 10.5 مليار نسمة في الافتراض المتوسط، وحوالي 12.5 مليار نسمة بالافتراض العالي بنهاية القرن، وإذا علمنا - كما مر بنا – أن عدد سكان المدن في العالم حاليا (2020) تجاوز 4.4 مليار نسمة بنسبة تقدر 56.2 %، على أن يبقى الزحف الحضري مستمرا ومتواصلا دون توقف ما دام هناك أشخاص يقطنون بالريف وذلك ما تكشف عنه البيانات الاحصائية للإسقاطات الديموغرافية الأخيرة، والتي مفادها أن نسبة سكان المدن في العالم ستصل الى حوالي 70 % في سنة 2050 بحجم سكاني عالمي قد يتجاوز 7 مليار نسمة.

ما يعني أن عدد سكان المدن في العالم سيتضاعف خلال 40 عاما مستقبلا ابتداءً من سنة 2010. بينما واقع المدن بنهاية القرن الحالي سيكون أكثر تزاحما وتكدسا بالسكان وخاصة بدول العالم الثالث، وانطلاقا من حاضر المدن الحالية التي تتزايد بشكل غير مسبوق انتشارا وتضخما، ما يطرح تساؤلات حول واقعها كيف سيكون في المستقبل؟ وما هي ملامح وشكل المدن في المستقبل؟ وأي السناريوهات الديموغرافية الأقرب للتحقق عند منتصف القرن الحالي وعند نهايته؟ وما العمل الذي ينبغي القيام به إزاء كل سيناريو متوقع؟

ان التغيرات والتحولات السريعة والهائلة والمستمرة في العالم سواء الديموغرافية منها أو الحضرية متأثرة ومؤثرة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، تُنْبِأُ

عن انبثاق أنماط حياة جديدة لا عهد للبشر بها، تتمثل في ظهور أنواع من المدن بدأت ملامح بعضها تتشكل شيئا فشيئا، فعلاوة على مدن المعرفة والمدن الذكية والمدن الالكترونية والمدن المستدامة والخضراء الصديقة للبيئة من ناحية، ومدن الميتروبول (المليونية) والميغابول (أكثر من 10 مليون نسمة) والمدن المندمجة (عدد من المدن أصبحت تمثل نسيجا عمرانيا واحدا) تجاوز حجمها السكاني 35 مليون نسمة كما هو حال مدينة طوكيو اليابانية من ناحية ثانية.

فإن هناك قلق من التطورات التكنولوجية خاصة تكنولوجيا "النانو" والحاسوب "الروبوت"، حيث تسمح هذه التكنولوجيا الدقيقة بتزايد إحلال الآلة محل الانسان في الأعمال المختلفة، ما يؤدي الى أن كثير من العمال سيفقدون وظائفهم ومن ثمّ يضطرون الى حمل حقائبهم متجهين نحو مناطق أخرى بحثا عن العمل وسبل العيش الأفضل.

ويؤكد الخبراء والمختصين أن التطور التكنولوجي المفضي الى إحلال الآلة محل الانسان في أعمال كثيرة تتزايد يوما بعد يوم، يهدد مستقبل البشرية لاسيما من ناحية سوق العمل، وان كثيرا من المهن والوظائف مرشحة للاختفاء والزوال ما يطرح تساؤلات محيّرة من قبيل ما مصير عدد ضخم من الساكنة العاملة إزاء هذه الوضعية؟ وهل نحن أمام عصر قادم يصبح الانسان فيه يعيش بدون عمل ويلبي حاجاته "الروبوت" الذي حل محله؟

لقد ظل الانسان لقرون طويلة يعيش في المدينة ربما دون أن يفكر كثيرا في المستقبل، وإذا حدث أن فكر في التغيير، فقد كان محصورا في النمو والتقدم الفني والمزيد من الجمال والرفاه أو بمعنى آخر لم يكن عند الانسان في هذا الزمان الرغبة ولا التصورات أن هناك أفضل من نمط الحياة الحضرية التي تتم داخل المدن.

ولكن ابتداء من القرن العشرين واجه البشر حيرة وانشغالات إزاء الحياة في المدينة، فقد بدأ الانسان يفكر في الفرص المتاحة له في الحياة والتي من أجلها بدأ يدبر الخطط التي تؤدي الى إحداث تغيرات جذرية في الظروف الطبيعية وفي البناء الاجتماعي لطريقة الاقامة الحضرية أي الاقامة في المدن. لقد تشاءم الكثيرون في مجرى التاريخ من مستقبل الحياة الحضرية، لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدي إليه من تدمير للقيم الانسانية وإهدار لمبادئ الحياة الكريمة وانحطاط للنفس الانسانية.

النظرة هذه غير المتفائلة لمستقبل المدينة تعيدنا الى تلك الأفكار المتشائمة من المدينة التي عبّر عنها عدد من الفلاسفة والمفكرين ومنهم الفيلسوف "أوزفالد شبنجلر" رائد النظرة التشاؤمية للواقع الحضري حينما وصف المدينة بأنها:"شيطان مدمر يفتك بكل شيء، ثم ما يلبث أن ينهار بفعل خطاياه"، أي أن المدينة تحمل في رحمها عناصر فنائها. (السيد الحسيني، 1985)

وفي الاتجاه ذاته يذهب خبير المدن "لويس ممفورد " الى التشاؤم من نمط حياة المدينة ولكن بأقل حدة وهجومه على الحياة الحضرية أكثر اعتدالا وتشخيصاته ليس لها الطابع المميت، بوصفه لها بالسيطرة والهيمنة على كافة جوانب الحضارة، وينصبُّ نقده على ضخامة وقوة بعض أنماط المدن وبعض مراحلها بالذات، مما دعاه لاستخدام مصطلحات مثل " المدينة العاصمية " و"المدينة العملاقة " و" المدينة الطاغية " و "المدينة المنهارة "، فهذه الأشكال من المدن كما يرى "ممفورد" تدمر المدينة وتسبب الحروب وتدمر العلوم والفنون. (عاطف غيث، 2009)

واقع المدن الحالي لا ينبئ بما توقعه "شبنجلر" بالرغم من المشكلات الهائلة التي تعاني منها المدن في الظرف الحالي وخاصة بالبلاد النامية، ومع ذلك فما زالت المدن تمثل مراكز جذب للسكان من الأرياف والقرى وكذلك لم يصل الأمر الى بروز حركة هجرة معاكسة تشير الى تذمر سكان المدن من الحال التي آلت إليها حياتهم داخلها، وعلى العكس مما يقوله المتشائمون فإن الحضرية كطريقة في الحياة مازالت تنمو باستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمعات كافة.

وفي ظل هذه الظروف المتوقعة الحدوث، من استمرار وجود المدن وتضخمها وتعقد الحياة بها، وما يمكن أن يستجد من تكنولوجيات أو تغيرات بيئية أو مناخية تؤدي الى إعادة النظر في أسلوب الحياة داخل المدن. وكيف سيكون عليه حال عدد هائل من السكان أمام التطور المذهل للتكنولوجيا وبالخصوص العمال والموظفين؟ ولنفترض أن حاجاتهم ومتطلباتهم في العيش ملباة، فكيف يقضون أوقات فراغهم وقد أصبح عمر الانسان مديدا وقد يطول أكثر في المستقبل؟ وما هو نمط الحياة الناتج عن هذه التوقعات ذلك الذي سيعيش وفقه الانسان في مدينة المستقبل؟ وما تداعيات كل ذلك على السلوك الديموغرافي ولاسيما ظواهر الخصوبة والوفيات والزواج والهجرة والأمل في الحياة؟ وكذلك تلك التداعيات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي

والسياسي؟ وكيف ستكون طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية آنئذ؟

وقد تبين لنا أن التزايد السكاني كان هائلا خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي ومن المتوقع أن يستمر هذا التزايد الى غاية نهاية القرن الحالي وربما الى ما بعده، فما هو واقع توزع السكان على قارات العالم؟ وكيف سيكون عليه الواقع الحضري وانتشار المدن في مختلف مناطق العالم؟ وكيف أثّر النمو السكاني وخاصة بالدول النامية خلال العقود الأخيرة على الواقع الحضري ونشوء المدن وانتشارها وتضخمها؟ هذا ما سيمثل حقولا بحثية ومعرفية لدراسات وبحوث مستقبلية.

شكل رقم (01): تطور نسب سكان الحضر والريف في العالم للفترة (1800 – 2050)

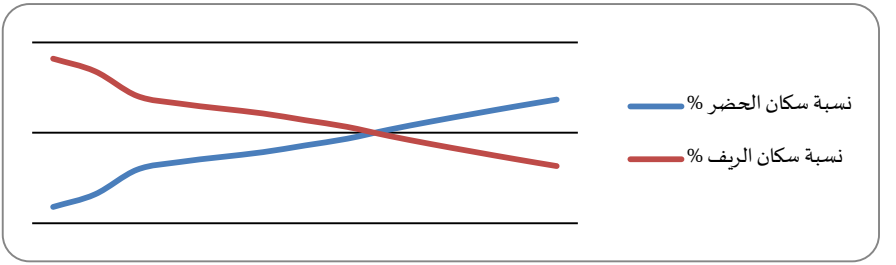

Source : www.population.un.org/wup

Tur Jean-Jacques, 1999. Six milliards d'hommes, La « bombe P » est-elle désamorcée ? ,Ellipses, Paris, p, 48.

النتائج

وبعد هذه الاطلالة السريعة على واقع النمو الديموغرافي وأثره في الواقع الحضري المتمثل في ظهور وانتشار المدن وتضخمها وخاصة بدول العالم الثالث، وما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا بفعل تواصل الزيادة السكانية من ناحية، وهجرة ونزوح سكان الأرياف نحو المدن والمناطق الحضرية بشكل عام، فإن الموضوع يستدعي اهتماما خاصا، ذلك أن الوقائع (جمع واقع) السكانية والحضرية بالبلدان النامية في حاجة ملحة الى مزيد من الدراسات والبحوث لفهمها وتفسيرها وتحليلها وإماطة اللثام عنها، ولاسيما تلك الظواهر الناتجة عن هذه التحولات الديموغرافية والحضرية المفضية الى انتاج أوضاع أقل ما يقال فيها أنها مزرية ومأساوية، كيف لا !!! وقد أضحى مليار من البشر يعيش في أحياء من العشوائيات ضمن مساكن لا تليق بالآدميين، تفتقد الى كل المرافق الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية التي تؤهلها الى مصاف الحياة الحضرية اللائقة، الأمر الذي أدى الى زيادة مظاهر الاقصاء والتهميش والحرمان المفضية الى مظاهر الصراع والانحراف.

وأمام هذه المشاهد التي آلت إليها عملية التحولات الحضرية فما المطلوب عمله من السكان أنفسهم ومن السلطات العامة وفي كل بلد على حدة؟ هل المشكل يكمن في اقبال السكان على سلوك إنجاب أطفال كُثُر عمّق من مآسيهم؟ أم أن الأمر يعزى الى فشل وإخفاق السلطات العامة في احداث عمليات التنمية المطلوبة التي بإمكانها انتشال السكان الفقراء والمهمشين من واقعهم هذا الذي يدفعهم نحو إنجاب مواليد كثر؟

وبمعنى آخر هل نحن أمام وضعية تتطلب ابطاء معدلات النمو السكاني أولا؟ أم نحن أمام وضعية تتطلب تسريع عمليات التنمية وتحقيق آمال وطموحات هؤلاء السكان ما يدفعهم لاحقا الى تغيير سلوكياتهم الانجابية نحو الانجاب النوعي وليس الكمي؟ وما هو المطلوب القيام به إزاء سكان الريف لترقية أوضاعهم المعيشية وتثبيتهم في مواطنهم انتظارا لتحوّل هذه المناطق بتلقائية وبتخطيط بعيد المدى الى مناطق حضرية؟

وفي انتظار الاجابة عن هذه الأسئلة وغيرها. فإن العالم وخاصة العالم الثالث يعيش حركية وديناميكية حضرية هائلة، لا شك أنها ستفرز أنماطا حضرية ومدنا لا عهد للعالم بها في الوقت الراهن، وقد بدأت أولى ملامح هذه الأنماط الحضرية ومؤشراتها تظهر. وهل بإمكانها تحقيق وتلبية مطالب سكان العالم كافة الذين سيقيمون مستقبلا بين أحضان المدن، وخاصة أولئك الذين يعيشون في ظروف ضنك ومأساوية في أطراف المدن بالعالم الثالث؟ وفي الأخير أودّ أن أنبّه كل من يقرأ بحثي هذا الى أهمية الاهتمام بالواقع الحضري والديموغرافي بالجزائر، هذا الواقع المعقد والمثقل بالمشاكل والظواهر الجديرة بالدراسة والبحث من أجل تشخيصه وتشريحه وفهمه وتحليله، ومن ثمّ الاهتداء الى إيجاد حلول له.

خاتمة

وبعد هذه الاطلالة السريعة على واقع النمو الديموغرافي وأثره في الواقع الحضري المتمثل في ظهور وانتشار المدن وتضخمها وخاصة بدول العالم الثالث، وما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا بفعل تواصل الزيادة السكانية من ناحية، وهجرة ونزوح سكان الأرياف نحو المدن والمناطق الحضرية بشكل عام، فإن الموضوع يستدعي اهتماما خاصا، ذلك أن

الوقائع (جمع واقع) السكانية والحضرية بالبلدان النامية في حاجة ملحة الى مزيد من الدراسات والبحوث لفهمها وتفسيرها وتحليلها وإماطة اللثام عنها، ولاسيما تلك الظواهر الناتجة عن هذه التحولات الديموغرافية والحضرية المفضية الى انتاج أوضاع أقل ما يقال فيها أنها مزرية ومأساوية، كيف لا !!! وقد أضحى مليار من البشر يعيش في أحياء من العشوائيات ضمن مساكن لا تليق بالآدميين، تفتقد الى كل المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤهلها الى مصاف الحياة الحضرية اللائقة، الأمر الذي أدى الى زيادة مظاهر الاقصاء والتهميش والحرمان المفضية الى مظاهر الصراع والانحراف.

وأمام هذه المشاهد التي آلت إليها عملية التحولات الحضرية فما المطلوب عمله من السكان أنفسهم ومن السلطات العامة وفي كل بلد على حدة؟ هل المشكل يكمن في اقبال السكان على سلوك إنجاب أطفال كُثُر عمّق من مآسيهم؟ أم أن الأمر يعزى الى فشل وإخفاق السلطات العامة في احداث عمليات التنمية المطلوبة التي بإمكانها انتشال السكان الفقراء والمهمشين من واقعهم هذا الذي يدفعهم نحو إنجاب مواليد كثر؟ وبمعنى آخر هل نحن أمام وضعية تتطلب ابطاء معدلات النمو السكاني أولا؟ أم نحن أمام وضعية تتطلب تسريع عمليات التنمية وتحقيق آمال وطموحات هؤلاء السكان ما يدفعهم لاحقا الى تغيير سلوكياتهم الانجابية نحو الانجاب النوعي وليس الكمي؟ وما هو المطلوب القيام به إزاء سكان الريف لترقية أوضاعهم المعيشية وتثبيتهم في مواطنهم انتظارا لتحوّل هذه المناطق بتلقائية وبتخطيط بعيد المدى الى مناطق حضرية؟

وفي انتظار الاجابة عن هذه الأسئلة وغيرها. فإن العالم وخاصة العالم الثالث يعيش حركية وديناميةحضرية هائلة، لا شك أنها ستفرز أنماطا حضرية ومدنا لا عهد للعالم بها في الوقت الراهن، وقد بدأت أولى ملامح هذه الأنماط الحضرية ومؤشراتها تظهر. وهل بإمكانها تحقيق وتلبية مطالب سكان العالم كافة الذين سيقيمون مستقبلا بين أحضان المدن، وخاصة أولئك الذين يعيشون في ظروف ضنكى ومأساوية في أطراف المدن بالعالم الثالث؟ وفي الأخير أودّ أن أنبّه كل من يقرأ بحثي هذا الى أهمية الاهتمام بالواقع الحضري والديموغرافي بالجزائر، هذا الواقع المعقد والمثقل بالمشاكل والظواهر الجديرة بالدراسة والبحث من أجل تشخيصه وتشريحه وفهمه وتحليله، ومن ثمّ الاهتداء الى إيجاد حلول له.

المراجع

1. ابن خلدون عبد الرحمن، 1995. المقدمة، الجزء الثاني، موفم للنشر، الجزائر.
2. جلبي علي عبد الرازق، 2010. علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
3. الحسيني محمد السيد، 1985.المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، الطبعة 3، دار المعارف، القاهرة.
4. سير روي كالن،1996. عالم يفيض بسكانه، ترجمة: ليلى الجبالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
5. عمران عبد الرحيم، 1988. سكان العالم العربي: حاضرا ومستقبلا، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك.
6. غيث محمد عاطف، 2009. علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
7. موسى مصطفى محمد، 2010. التكدس السكاني العشوائي والارهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض
8. المركز الديموجرافي بالقاهرة،2003. الأحياء العشوائية : رؤية وصفية تحليلية، القاهرة .
9. وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، (د.ت). الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني، الجزائر.
10. Ansley J., Coale, 1974. The History of The Human Population, *In the Human Population*, W. H. Freeman and Company, San Francisco, USA.
11. Gnesotto Nicole et Grevi Giovanni, 2015. *Le Monde en 2025, Traduit de L'anglais par Béatrice Bocard, Editions Sedia, Alger.*
12. Tur Jean-Jacques, 1999. *Six milliards d'hommes, La « bombe P »est-elle désamorcée ?,* Ellipses, Paris.
13. United nations, 1988. *World Population* Trends and Policies, New York.
14. www.census.gov.usa (13/01/2019).
15. www.population.un.org/wup (10/06/2021).